No. 38957

Belgium (on behalf of Belgium and Luxembourg in the name of the Belgo-Luxembourg Economic Union) and Morocco

Agreement between the Belgo-Luxemhourg Economic Union and the Government of the Kingdom of Morocco on the reciprocal promotion and protection of investments. Rabat, 13 April 1999

Entry into force: *29 May 2002 by notification, in accordance with article 13*

Authentic texts: *Arabic, Dutch and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Belgium, 11 November 2002*

Belgique (agissant pour la Belgique et le Luxembourg, au uom de l'Union économique belgo-luxembonrgeoise) et Maroc

Accord entre l'Union économiqne belgo-luxemhourgeoise et le Gouvernement du Royaume du Maroc concernant l'encouragement et la protection réciproques des investissements. Rabat, 13 avril 1999

Entrée en vigueur : *29 mai 2002 par notification, conformément à l'article 13*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais et français*

Enregistrement auprès dn Sccrétariat des Nations Unies : *Belgique, 11 novembre 2002*

و اتباثا لذلك فإن الموقعين أ سفله، المفوض لهم قانونا من طرف حكوماتهم قد وقعوا على هذا الاتفاق.

وحرر ب ..... بتاريخ ..... في نظيرين أصليين باللغات العربية، الفرنسية و النرلاندية ، وللنصوص الثلاثة نفس الحجية. وفي حالة خلاف،يرجح النص الفر نسي.

عـــن الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي:

عن حكومة المملكة البلجيكية المتصرفة باسمها

وباسم حكومة الد وقية الكبرى للكسمبورغ

عن الحكومة الوا لونية :

عن الحكومة الفلامانية:

عن حكومة منطقة بروكسيل العاصمة.

عن حكومة المملكة المغربية

المادةالثالثة عشرة

الدخول حيزالتنفيذ، ومدة الصلاحية

1) يدخل هذا الاتفاق حيزالتنفيذ بعد مرور شهر من تاريخ التوصل باشعار الطرفين المتعاقدين بعضهما البعض باستكمال الاجراءات الدستورية في بلديهما. ويبقىالاتفاق ساري المفعول لمدة عشرسنوات ما لم يتم الغاؤه من قبل أحد الطرفين المتعاقدين ستة أشهر على الاقل قبل تاريخ انتهاء مدة صلاحيته الجارية ويتجدد ضمنيا كل مرة لمدة عشرسنوات مع احتفاظ كل طرف متعاقد بحق الغائه باشعارمكتوب يتم تبليغه في أجل اثني عشر (12) شهرا على الاقل قبل تاريخ انتهاء مدة صلاحيته الجارية.

2) وفي حالة انتهاء العمل بهذا الاتفاق تبقى الاستثمارات المنجزة في اطار هذا الاتفاق وقبل نفاذه خاضعة له لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ نفاذه.

3) بدخول هذا الا تفاق حيز التنفيذ، فإن مقتضيات الا تفاقية بين المملكة المغربية من جهة والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي من جهة أخرى المتعلقة بتشجيع ا ستثمارات رأس المال وحماية الأصول الموقعة بالرباط بتاريخ 28 أبريل 1965 يتوقف سريان مفعولها بين المملكة المغربية والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي .

و لهذا الغر ض يعطي كل طرف متعاقد بمقتضى هذا الاتفاق موافقته على ان يتم عر ض كل خلا ف متعلق بالاستثمارات على التحكيم .و هذه الموافقة تعني تخليه عن اللجو ء الى المسطر ة الا دار ية و القضائية الداخلية .

3) لا يمكن لأي من الطر فين المتعاقدين ، طرف في النزاع ، أ ن يثير اعتر اضا في أ ي مر حلة من مراحل مسطرة التحكيم أو تنفيذ قرار تحكيمي بدعوى أن المستثمر الطرف الأخر في النزاع يكون قد حصل على تعويض يغطي كلا أو جزءا من خسائره تنفيذا لقسط التامين او الضمان المنصوص عليه في المادة 7 من هذا الاتفاق .

4) تصدر هيئة التحكيم احكامها بناء على القانون الوطني للطرف المتعاقد المتنازع الذى تم انجازالاستثمار على ترابه.بما فيها القواعد المتعلقة بتنا زع القوانين و مقتضيا ت هذا الاتفاق و مقتضيا ت الا تفاق الخاص المتوقع انشاؤه بشأن الاستثما ر و كذلك مبادئ القانون الدو لي .

5) تكو ن أ حكام هيئة التحكيم نها نية و ملزمة با لنسبة لـلا طر اف المتنازعة. ويلتزم كل طرف متعاقد بتنفيذ هذ ه الأ حكا م بما يتماشى مع تشريعه الوطني.

المادةالثانية عشرة
الاستثمارات السابقة

يطبق هذا الاتفاق كذلك على الاستثمارات المنجزة بالعملةالقابلة للتحويل قبل دخوله حيز التنفيذ من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين فوق تراب الطرف المتعاقد الاخر، طبقا لقوانين وانظمة هذا الاخير.

7) تحدد هيئة التحكيم قواعد خاصة بمسطرتها.

8) تتخذ هيئة التحكيم القرارات بأغلبية الاصوات وتكون نهائية وملزمة بالنسبة للطرفين المتعاقدين.

9) يتحمل كل طرف متعاقد مصاريف حكمه وتمثيله في مسطرة التحكيم، اما مصاريف الرئيس وباقي المصاريف فيتحملها مناصفة الطرفان المتعاقدان.

المادة الحادية عشرة
تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات

1) كل خلاف يتعلق بالاستثمارات بين طرف متعاقد و مستثمر الطرف المتعاقد الاخر يكون موضوع تبليغ كتابي من لدن الطرف المتعاقد الاكثر استعجالا.

هذا الخلاف تتم تسويته بقدر الامكان بالتراضي .

2) في حالة عدم التوصل الى التراضي عن طريق تسوية مباشرة بين الطرفين أو مصالحة بالطرق الدبلوماسية في ظرف ستة اشهر ابتداء من تاريخ التبليغ الكتابي فان الخلاف يتم عرضه، حسب اختيار المستثمر، سواء على المحاكم الوطنية للطرف المتعاقد الذي تم انجاز الاستثمار فوق ترابه أو على التحكيم الدولي .

في هذه الحالة الاخيرة يعرض الخلاف على المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات المنشأ بمقتضى "الإتفاقية الخاصة بتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى" المفتوحة للتوقيع بواشنطن في 18 مارس 1965.

2) في حالة عدم تسوية الخلاف بالطرق الدبلوماسية، يعرض الخلاف على لجنة مختلطة مكو نة من ممثلي الطرفين المتعاقدين ،وتجتمع هذه اللجنة، بدون تاخير، بطلب من الطرف الاكثر استعجالا .

3) اذا تعذرحل هذا الخلاف من طر ف اللجنة المختلطة في ظرف ستة اشهرمن تاريخ بدء المفاوضات، يتم عرض هذا الخلاف علىهيئة للتحكيم بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين.

4) تتكون هيئة التحكيم على الشكل التالي:

يعين كل طرف متعاقد حكما، ويختارالحكمان معا حكما ثالثا من رعايا دولة اخرى كرئيس لهيئة التحكيم، ويجب تعيين الحكمين في ظرف ثلاثة اشهروتعيين الرئيس في ظرف خمسة اشهر، ابتداء من تاريخ ابلاغ احد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر بنيتنه في عرض النزاع على هيئة التحكيم.

5) اذا لم تحترم الآجال المحددة في الفقرة 3 من هذه المادة ، يكون رئيس محكمة العدل الدولية مدعوا للقيام بالتعيينات اللازمة. واذا كان رئيس محكمة العدل الدولية يحمل جنسية احد الطرفين المتعاقدين اواذا حال عائق دون ممارسته لهذه الوظيفة ، يدعى نائب رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيينات الضرورية. واذا كان نائب الرئيس يحمل جنسية أحدالطرفين المتعاقدين اواذا حال عائق دون ممارسته لهذه المهمة، يدعى العضوالأكثراقدمية في محكمة العدل الدولية، الذي لاينتمي لرعايا أحد الطرفين المتعاقدين، ليقوم بالتعيينات المذكورة.

6) تتخذ هيئة التحكيم قراراتها على اساس مقتضيات هذا الاتفاق وقواعد ومبادىء القانون الدولي المتعارف عليها بصفة عامة.

المادةالثامنة

القواعد المطبقة

في حالة وجود مسألة تخص الاستثمارات الخاضعة في نفس الوقت لهذا الاتفاق وللتشريع الوطني للطرف المتعاقد الذي فوق ترابه تم انجاز الاستثمار اوالاتفاقيات الدولية الموجودة او التي سينضم اليها الطرفان مستقبلا ، يمكن لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر المطالبة بتطبيق المقتضيات الاكثر افضلية لهم.

المادة التاسعة

إلتزامات أخرى

1) يمكن لمستثمري طرف متعاقد ان يبرموا مع الطرف المتعاقد الاخر التزامات خاصة لاتتعارض مقتضياتها مع مقتضيات هذا الاتفاق. وتخضع الاستثمارات التي سيتم القيام بها بمقتضى هذه الالتزامات الخاصةلهذا الاتفاق.

2) يضمن كل طرف متعاقد في كل وقت احترام الالتزامات التي اتخذها تجاه مستثمري الطرف المتعاقد الاخر.

المادةالعاشرة

تسوية الخلافات المتعلقة بتأويل وتطبيق هذا الاتفاق

1) تتم تسوية الخلافات المتعلقة بتأويل او تطبيق هذا الاتفاق ، في حدود الامكان ، بين الطرفين المتعاقدين بالطرق الدبلوماسية.

2) تتم التحويلات المشار اليها في الفقرة 1 بدون تأخير وبسعر الصرف المعمول به في تاريخ التحويل وذلك وفقا لانظمة الصرف المعمول بها في بلد الطرف المستقبل للاستثمار .

3) الضمانات المذكورة في الفقرتين 1و2 يجب ان تكون على الاقل في مستوى الضمانات الممنوحة لمستثمري الدولة الاكثر رعاية .

المادة السابعة

الحلول محل المستثمر

1) إذا تم دفع تعويض لمستثمر احد الطرفين المتعاقدين، بموجب ضمان قانوني أو تعاقدي يغطي المخاطر غير التجارية للاستثمارات التي تم انجازها في اقليم الطرف المتعاقد الآخر، فان الطرف المتعاقد الآخر يعترف للمؤمن بالحلول محل المستثمر في الحقوق المعوض عنها.

2) بناء على الضمان الممنوح للاستثمار المعني، يجوز للمؤمن أن يقيم جميع الحقوق التي كان من الممكن أن يمارسها المستثمر لو لم يحل المؤمن محله . ان الحلول محل المستثمر يشمل ايضا حقوق التحويل والتحكيم المنصوص عليهما في المادتين 6و11

3) يمارس المؤمن هذه الحقوق في حدود حصة المخاطرة المؤمن عليها بموجب عقد الضمان اما المستثمر المستفيد من الضمان فيمارس هذه الحقوق في حدود حصة المخاطرة الغير المؤمن عليها بموجب العقد.

4)فيما يخص الحقوق المخولة فان الطرف المتعاقد الاخر يجوز له أن يقيم ، تجاه المؤمن ، الحال في حقوق المستثمرين المعوضين ، الالتزامات الملقاة على عاتقهم سواء بصفة قانونية او تعاقدية.

المادة الخامسة

التعويض عن الخسائر

إن مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين الذين لحقت استثماراتهم اضرار أو خسائر من جراء حرب أو أي نزاع مسلح آخر أو ثورة أو حالة طوارئ وطنية أو انتفاضة أو اضطراب أو احداث اخرى مشابهة في اقليم الطرف المتعاقد الآخر، يستفيدون من لدن هذا الاخير من معاملة غير تمييزية تساوي على الاقل المعاملة الممنوحة لمستثمريه أو لمستثمري الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالاسترجاعات والتعويضات والمكافآت أو أية تعويضات أخرى تتعلق بتلك الخسائر، ويؤخذ بالمعاملة الأكثر افضلية.

المادة السادسة

التحويلات

1) يضمن كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الاخر، بعد ادائهم للالتزامات الجبائية، حرية التحويل وبعملة قابلة للتحويل لاموالهم السائلة المتعلقة باستثمار بشكل خاص وليس على سبيل الحصر:

أ – رأس المال المستثمر او أي مبلغ اضافي يهدف الى صيانة الاستثمار او توسيعه؛

ب – الأرباح وأرباح الأسهم والفوائد والأتاوات أو أية مداخيل جارية أخرى؛

ج – المبالغ اللازمة لتسديد القروض المبرمة بصفة قانونية ؛

د – العوائد الناتجة عن بيع أو تصفية كلية أو جزئية للاستثمار؛

هـ – التعويضات المستحقة تطبيقا للمادتين 4 و5 .

المادة الرابعة

نزع الملكية والتعويض

1) في حالة قيام أحد الطرفين المتعاقدين باتخاذ إ جراءات التأميم ونزع الملكية أوأية إ جراءات أخرى من شأنها بصفة مباشرة أو غير مباشرة نزع ملكية استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الاخر المتواجدة فوق ترابه ، فإن الشروط الاتية ينبغي احترامها:

ا ـ ان تكون هذه الاجراءات مبررة بضرورات المنفعة العامة ،الأمن والمنفعة الوطنية ،

ب ـ أن تتخذ وفقا لمسطرة قانو نية ،

ج ـ أن لاتكون تمييزية او مناقضة لالتزام خصوصي،

د ـ أن تكون مرفوقة بالتدابير التي تنص على أداء تعويض مناسب وفعلي،

إن مبالغ التعويضات تكون مناسبة للقيمة السوقية للاستثمار المعني في اليوم السابق لليوم الذي اتخذت فيه التدابير أو أعلن عليها للعموم.

2) يتم تحويل التعويضات وفق الشروط المنصوص عليها في المادة السادسة ويتم تسويتها بالعملة القابلة للتحويل بدون تأخير غير مبرر. وفي حالة تاخير في الاداء ، تترتب عن التعويضات فائدة بشروط السوق ابتداء من تاريخ استحقاقها.

3) في جميع الحالات ،يمنح كل طرف متعاقد فوق ترابه لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة تساوي على الاقل المعاملة الممنوحة لمستثمريه أو لمستثمري الدولة الأكثر رعاية ، ويؤخذ بالمعاملة الأكثر افضلية . وهذه المعاملة تكون وفقا لمباديء القانون الدولي المتعارف عليها.

5

المادة الثالثة

معاملة و حما ية الاستثمـارات

١) يلتز م كل طرف متعاقد أن يضمن فوق ترابه لاستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخرمعاملة منصفة و عا د لة تستبعد كل إجراء غير مبررأو تمييزي الـذي يمكن أن يعرقل بكيفية كيفما كانت تسـييرها أ و صيانتها أو ا ستعمالها أو الا نتفا ع بها أو تصفيتها . هذ ه المعاملة لا تقل أ فضلية عن تلك التى يمنحها لاستثمارات مستثمريه أ و لاستثمارات الدولة الاكثر رعاية ، ويؤخذ بالمعاملة الأكثر أفضلية.

2) تستفيد المداخيل في حالة إعادة استثمار ها ، طبقـا لتشـريع الطرف المتعاقد، من نفس الحماية التي يتمتع بها الاستثمار الاصلي.

3) تتمتع هذه الاستثمارات مع مراعاة التدابير الضرورية للحفاظ على النظام العام، بسلامة وحماية ثابتتين لا تقلان أهمية عـن تلـك الـتي ينتفـع بهـا مستثمري الدولة الاكثر رعاية ، وذلك طبقـا لمبـاديء القـانون الـدولي المتعـارف بهـا بصفـة عامة.

4) إلا أن المعاملة المشار اليها في الفقرة ١ لاتشمل الامتيازات التي يمكن أن يمنحها طـرف متعـاقد لمسـتثمري دولـة ثالثـة بمقتضـى مسـاهمتها أو انضمامهـا لاتحاد اقتصادي أوجمركي أومنطقة للتجارة الحرة أوسـوق مشـتركة أو منظمـة إ.قتصاديـة جهويـة ذات صبغـة دو ليـة أو بمقتضـى إ لتزاماتهـا طبقـا لاتفاقيـة تفـادي الازدواج الضريبي أو أي اتفاقية أخرى في ميدان الضرائب.

4) تعني عبارة " إقليم " :

- بالنسبة للمملكة المغربية : تراب المملكة المغربية بما في ذلك أية منطقة بحرية واقعة وراء المياه الاقليمية للمملكة المغربية التي تم تحديدها أوسيتم تحديدها بموجب تشريع المملكة المغربية ، وفقا للقانون الدولي كمنطقة يمكن أن تمارس في نطاقها حقوق المملكة المغربية المتعلقة بأعماق البحاروتحت قاع البحر وكذا الموارد الطبيعية؛

- بالنسبة للاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي: تراب المملكة البلجيكية و تراب الدوقية الكبرى للكسمبورغ وكذلك المناطق البحرية أي المناطق البحرية أو تحت البحرية التي تمتد الىها وراء المياه الاقليمية للدولة المعنية و التي تمارس عليها،طبقا للقانون الدولي، حقوقها السيادية وتشريعها لأغراض الاستكشاف، و الاستغلال و المحافظة على الموارد الطبيعية .

المادةالثانية

تشجيع الاستثمارات

يشجع كل من الطرفين المتعاقدين استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر و يقبل طبقا لتشريعه هذه الاستثمارات فوق ترابه وكذا ابرام و تنفيذ عقود الرخص و إتفاقيات المساعدة التجارية و الادارية أوالتقنية المرتبطة بها .

اذا تم انجاز استثمار من طرف مستثمر بواسطة هيئة مشار اليها فى البند ج من المقطع ٢ أدناه والذى يتوفر فيه على مساهمة فى الرأ سمال، فان هذا المستثمر يستفيد من امتيازات هذا الاتفاق فيما يخص الاستثمار المماثل لهذه المساهمة غير المباشرة شريطة أن لا ترجع اليه هذه الامتيازات عندما يثير آلية تسوية النزاعات المنصوص عليها فى اتفاق اخر لحماية الاستثمارات الخارجية مبرم مع الطرف المتعاقد الذى فوق ترابه تم انجاز الاستثمار.

2) تعني عبارة« مستثمر":

أ – كل شخص ذاتي، يحمل الجنسية المغربية أو البلجيكية أو اللكسمبورغية بموجب تشريع المملكة المغر بية أو المملكة البلجيكية أو الدوقية الكبرى للكسمبورغ، على التوالي ، يقوم بانجاز استثمار فوق تراب الطرف الآخر المتعاقد ؛

ب – كل شخص معنوي يوجد مقره الا جتماعي فوق تراب المملكة المغر بية أو المملكة البلجيكية أو الدوقية الكبرى للكسمبورغ والمنشأ طبقا للتشريع المغربي أو البلجكي أو ا للكسمبورغي،يقوم بانجاز استثمار فو ق تراب الطرف المتعاقد الآخر ؛

ج– الكيانات القانونية المقامة فو ق تراب أ حد البلدان طبقا لقانونها و المراقبة مباشر ة أ و بصفة غير مباشر ة من لدن مواطني أ حد الطرفين المتعاقدين أو من لدن كيانات قانونية يو جد مقرها و أ نشطتها الاقتصادية الفعلية فوق تراب هذا الطرف المتعاقد، علما بأن هذه المراقبة تتطلب امتلاك حصة مهمة من الملكية.

3) تعني عبارة "مداخيل "المبالغ الصافية من الضرائب الناتجة عن الاستثمارات وعلى الخصوص وليس على سبيل الحصر:الأرباح والفوائد وأرباح الاسهم و المكا فآت والأتاوات.

المادة الأولى

تعـــاريـــــف

لأ غراض هذا الاتفاق:

1) تعني عبارة " الاستثمارات " كل انواع الاصول و كل مساهمة مباشرة أو غير مباشرة في جميع الشر كات أو المقاولات الممارسة في أي قطاع من النشاط الإقتصادي، كيفما كان وعلى الخصوص،وليس على سبيل الحصر:

أ- الاملاك المنقولة وغير المنقولة وكذا جميع الحقوق العينية الاخرى مثل الرهون العقارية والامتيازات والرهون الحيازية وحقوق الانتفاع والحقوق المماثلة ؛

ب- الأسهم وكل اشكال المساهمات الاخرى في المقاولات و لوكانت مساهمة ضئيلة أو غير مبا شر ة ؛

ج - الالتزامات والديون والحقوق في كافة الخدمات ذات القيمة الاقتصادية ؛

د- حقوق المؤلف و العلامات وبراءات الاختراع و التصاميم التقنية والاسماء التجارية و كل حق للملكية الصناعية وكذا الأ صول التجارية ؛

هـ- إ متيازات القانون العا م أو الامتيازات التعا قدية و خا صة تلك المتعلقة بالتنقيب و الزراعة وا ستخراج وا ستغلال الموارد الطبيعية؛

ان أي تغيير يطرأ على الشكل القانوني الذي ا ستثمرت به الموجودات والأموال المتداولة أو أعيد استثمارها لايؤثرعلى طابع الاستثمارات المقصود فى هذا الاتفاق .و هذه الاستثمارات يجب أن تنجز طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل في البلد المضيف.

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاق

بين

الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي

وحكومة المملكة المغربية بشان تشجيع

وحماية الاستثمارات على وجه التبادل

***

إن حكومة المملكة المغربية من جهة وحكومة المملكة البلجيكية المتصرفة باسمها وباسم حكومة الدوقية الكبرى للكسمبورغ بمقتضى الاتفاقات المتواجدة؛

الحكومة الوا لونية ،

الحكومة الفلامانية ،

وحكومة منطقة بروكسيل العاصمة من جهة أخرى المشارإليهما فيما يلي ب " الطرفين المتعاقدين " ؛

-رغبة منهما في تدعيم التعاون الاقتصادي بينهما عن طريق خلق الشروط المواتية لتحقيق الاستثمارات من لدن مستثمري احد الطرفين المتعاقدين فوق تراب الطرف المتعاقد الآخر،

- وادراكا منهما للتاثيرالايجابي الذى يمكن ان يمارسه اتفاق من هذا القبيل من أجل تحسين اتصالات الأعمال وتدعيم الثقة فى ميدان الاستثمارات ؛

اتفقتاعلىمايلي :

[DUTCH TEXT — TEXTE NÉERLANDAIS]

OVEREENKOMST

TUSSEN

DE BELGISCH-LUXEMBURGSE ECONOMISCHE UNIE

EN

DE REGERING VAN HET KONINKRIJK MAROKKO

INZAKE DE WEDERZIJDSE BEVORDERING EN BESCHERMING VAN INVESTERINGEN

* * *

OVEREENKOMST TUSSEN DE BELGISCH-LUXEMBURGSE ECONOMISCHE UNIE EN DE REGERING VAN HET KONINKRIJK MAROKKO INZAKE DE WEDERZIJDSE BEVORDERING EN BESCHERMING VAN INVESTERINGEN

DE REGERING VAN HET KONINKRIJK BELGIË

handelend zowel in eigen naam als in naam van de Regering van het Groothertogdom Luxemburg krachtens bestaande overeenkomsten,
de Vlaamse Regering
de Waalse Regering,
en de Regering van het Brusselse Hoofdstedelijke Gewest, enerzijds,

en

DE REGERING VAN HET KONINKRIJK MAROKKO, anderzijds,

hierna te noemen "de Overeenkomstsluitende Partijen"

VERLANGENDE hun economische samenwerking te versterken door het scheppen van gunstige voorwaarden voor de verwezenlijking van investeringen door de investeerders van een der Overeenkomstsluitende Partijen op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij;

OVERWEGENDE dat een dergelijke Overeenkomst een gunstige invloed kan uitoefenen met het oog op het verbeteren van zakencontacten en het versterken van het vertrouwen op het gebied van investeringen.

ZIJN OVEREENGEKOMEN ALS VOLGT:

ARTIKEL 1

BEGRIPSOMSCHRIJVINGEN

Voor de toepassing van deze Overeenkomst betekent de term:

1. "investeringen": gelijk welke vorm van vermogensbestanddeel en elke rechtstreekse of onrechtstreekse inbreng in om het even welke maatschappij of onderneming van welke economische sector ook, en namelijk maar niet uitsluitend:

a) roerende en onroerende goederen alsook alle andere zakelijke rechten, zoals hypotheken, voorrechten, panden, vruchtgebruik en soortgelijke rechten;

b) aandelen en alle andere vormen van deelneming, zelfs minoritair of onrechtstreeks, in de ondernemingen;

c) obligaties, vorderingen en rechten op enige prestatie met economische waarde;

d) auteursrechten, merken, octrooien, technische werkwijzen, handelsnamen en alle nijverheidsrechten alsmede goodwill;

e) publiekrechtelijke of contractuele concessies, waaronder die tot het opsporen, ontwikkelen, winnen of exploiteren van natuurlijke rijkdommen.

Veranderingen in de rechtsvorm waarin vermogensbestanddelen en kapitalen werden geïnvesteerd of geherinvesteerd, doen geen afbreuk aan hun kwalificatie als "investeringen" als bedoeld in deze Overeenkomst. De investeringen dienen wel te gebeuren overeenkomstig de wetten en voorschriften van het Gastland.

Indien de investering wordt verricht door een investeerder via een in onderstaand lid 2.c bedoelde rechtspersoon waarin hij een deelneming in het kapitaal heeft, geniet deze investeerder de voordelen als bedoeld in deze Overeenkomst voor de investering die beantwoordt aan deze onrechtstreekse deelneming, met dien verstande evenwel dat hij deze voordelen niet geniet indien hij zich beroept op de geschillenregeling waarin wordt voorzien door een andere overeenkomst voor de bescherming van buitenlandse investeringen, gesloten door een Overeenkomstsluitende Partij op wier grondgebied de investering werd gedaan.

2. "investeerders":

a) elke natuurlijke persoon die volgens de wetgeving van het Koninkrijk België of het Groothertogdom Luxemburg dan wel het Koninkrijk Marokko respectievelijk de Belgische, Luxemburgse dan wel Marokkaanse nationaliteit heeft en die een investering op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij doet.

b) elke rechtspersoon die zijn maatschappelijke zetel heeft op het grondgebied van het Koninkrijk België of het Groothertogdom Luxemburg, dan wel het Koninkrijk Marokko en die is opgericht in overeenstemming met de Belgische, Luxemburgse, dan wel Marokkaanse wetgeving en die een investering doet op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij.

c) de rechtspersonen die op het grondgebied van ongeacht welk land zijn gevestigd, overeenkomstig de wetgeving ervan, en die al dan niet rechtstreeks onder de controle staan van onderdanen van één van de Overeenkomstsluitende Partijen, of van rechtspersonen die hun zetel hadden op het grondgebied van deze Overeenkomstsluitende Partij en aldaar reële economische activiteiten uitoefenden; voor de uitoefening van de controle is een aanzienlijke deelneming vereist.

3. "opbrengst": de netto-opbrengst van een investering en met name doch niet uitsluitend, winsten, interesten, dividenden, tantièmes, royalty's uit licenties.

4. "grondgebied":

- Voor de Belgisch-Luxemburgse Economische Unie, het grondgebied van het Koninkrijk België en het grondgebied van het Groothertogdom Luxemburg evenals de maritieme gebieden, d.w.z. de gebieden op en onder zee die zich voorbij de territoriale wateren van de betrokken Staat uitstrekken en waarin deze overeenkomstig het volkenrecht, soevereine rechten en rechtsmacht uitoefent met het oog op de opsporing, de winning en het behoud van de natuurlijke rijkdommen.

- Voor het Koninkrijk Marokko, het grondgebied van het Koninkrijk Marokko, met inbegrip van elk maritiem gebied dat zich voorbij de territoriale wateren van het Koninkrijk Marokko uitstrekt en dat door de wetgeving van het Koninkrijk Marokko, overeenkomstig het volkenrecht, reeds werd aangewezen of nog kan worden aangewezen als een zone waarbinnen het Koninkrijk Marokko rechten kan uitoefenen inzake de zeebodem en de ondergrond daarvan en de natuurlijke rijkdommen.

ARTIKEL 2

BEVORDERING VAN DE INVESTERINGEN

Elke Overeenkomstsluitende Partij moedigt investeringen door investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij aan en laat deze investeringen toe op haar grondgebied in overeenstemming met haar wetgeving. Ook staat zij het sluiten en uitvoeren van daarmee verband houdende licentiecontracten en overeenkomsten inzake commerciële, administratieve of technische bijstand toe.

ARTIKEL 3

BEHANDELING EN BESCHERMING VAN DE INVESTERINGEN

1. Elke Overeenkomstsluitende Partij waarborgt op haar grondgebied een eerlijke en rechtvaardige behandeling van de investeringen van investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij, met uitsluiting van elke onredelijke of discriminatoire maatregel die, op gelijk welke manier het beheer, de instandhouding, het gebruik, het genot of de liquidatie ervan zou kunnen belemmeren.
Deze behandeling is niet minder gunstig dan die welke zij verleent aan haar eigen investeerders of de investeerders van de meestbegunstigde natie, naar gelang van wat het gunstigst is.

2. Inkomsten die opnieuw worden geïnvesteerd overeenkomstig de wetgeving van een Overeenkomstsluitende Partij, genieten dezelfde bescherming als de oorspronkelijke investering.

3. Tenzij maatregelen nodig zijn ter handhaving van de openbare orde, genieten deze investeringen een voortdurende zekerheid en bescherming, die ten minste gelijk zijn aan die welke de investeerders van de meestbegunstigde natie genieten en die conform algemeen aanvaarde beginselen van het internationaal recht zijn.

4. De in lid 1 bedoelde behandeling strekt zich echter niet uit tot de voorrechten die een Overeenkomstsluitende Partij kan toekennen aan de investeerders van een derde Staat op grond van haar lidmaatschap van of associatie met een economische unie, een douane-unie, een gemeenschappelijke markt, een vrijhandelszone of een internationale economische regionale organisatie, dan wel op grond van een overeenkomst tot het vermijden van dubbele belasting of enige andere belastingovereenkomst.

ARTIKEL 4

ONTEIGENING EN SCHADELOOSSTELLING

1. Mocht een Overeenkomstsluitende Partij maatregelen nemen tot onteigening of nationalisatie, of enige andere maatregel die tot gevolg heeft dat aan de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij rechtstreeks of onrechtstreeks de hun toebehorende investeringen op haar grondgebied worden ontnomen, dient aan de volgende voorwaarden te worden voldaan:

a) de maatregelen worden gerechtvaardigd door het openbaar nut, de veiligheid of het nationaal belang;

b) ze worden genomen volgens een wettelijke procedure;

c) ze zijn niet discriminatoir of in strijd met een bijzondere verbintenis;

d) ze gaan vergezeld van bepalingen waarbij wordt voorzien in de betaling van een billijke en reële schadeloos-stelling.

Het bedrag van de schadeloosstelling moet overeenstemmen met de marktwaarde van de desbetreffende investeringen daags voor het tijdstip waarop zulke maatregelen worden getroffen of bekendgemaakt.

2. De schadeloosstelling dient te kunnen worden overgemaakt tegen de in artikel 6 bepaalde voorwaarden en dient in een vrij omwisselbare munt en zonder ongeoorloofde vertraging te worden betaald. In geval van laattijdige betaling levert ze rente op tegen de commerciële rentevoet vanaf de datum dat ze opeisbaar is.

3. In ieder geval kent elke Overeenkomstsluitende Partij op haar grondgebied de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij een behandeling toe die ten minste gelijk is aan die welke wordt toegekend aan de eigen investeerders of aan de investeerders van de meestbegunstigde natie, naar gelang van wat het gunstigst is.
Deze behandeling dient te stroken met de algemeen aanvaarde beginselen van het internationaal recht.

ARTIKEL 5

SCHADELOOSSTELLING VOOR VERLIEZEN

Aan investeerders van de ene Overeenkomstsluitende Partij die schade of verliezen lijden met betrekking tot hun investeringen wegens oorlog of een ander gewapend conflict, revolutie, een nationale noodtoestand, opstand, oproer of enige andere soortgelijke gebeurtenis op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij, wordt door laatstgenoemde, wat restitutie, schadevergoeding, schadeloosstelling of een andere regeling betreft, een behandeling toegekend die niet discriminatoir is en ten minste gelijk is aan die welke die Overeenkomstsluitende Partij aan de eigen investeerders of aan investeerders van de meestbegunstigde natie toekent, naar gelang van wat het gunstigst is.

ARTIKEL 6

OVERMAKINGEN

1. Elke Overeenkomstsluitende Partij garandeert de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij, onverminderd de fiscale verplichtingen van deze investeerders, de vrije overmaking van hun met een investering verband houdende liquide middelen en inzonderheid, doch niet uitsluitend:

a) van een kapitaal of een aanvullend bedrag bestemd om de investering te behouden of uit te breiden;

b) van winsten, dividenden, renten, royalty's en andere lopende inkomsten;

c) van de gelden die nodig zijn voor de terugbetaling van regelmatig aangegane leningen;

d) van de opbrengst van een gehele of gedeeltelijke liquidatie van de investering;

e) van de uit hoofde van de artikelen 4 en 5 verschuldigde schadeloosstellingen.

2. De in het eerste lid bedoelde overmakingen gebeuren zonder ongeoorloofde vertraging tegen de wisselkoers die op de datum van overmaking geldt en overeenkomstig de deviezen-reglementering van de Overeenkomstsluitende Partij op wier grondgebied de investering is gedaan.

3. De in het eerste en tweede lid vermelde waarborgen zijn tenminste gelijk aan die welke worden gegeven aan investeerders van de meestbegunstigde natie.

ARTIKEL 7

SUBROGATIE

1. Indien op grond van een wettelijke of contractuele waarborg tegen niet-commerciële risico's in verband met een investering, een schadeloosstelling wordt uitgekeerd aan een investeerder van een van de Overeenkomstsluitende Partijen, erkent de andere Overeenkomstsluitende Partij dat de verzekeraar in de rechten van de investeerder is getreden.

2. Op grond van de garantie die voor de betreffende investering werd geboden, kan de verzekeraar alle rechten doen gelden die de investeerder had kunnen uitoefenen indien de verzekeraar niet in zijn rechten was getreden. De subrogatie strekt zich ook uit tot de rechten tot overmaking en arbitrage, als omschreven in de artikelen 6 en 11.

3. Zodanige rechten en vorderingen kunnen worden uitgeoefend door de verzekeraar naar evenredigheid van het risico dat door het waarborgcontract is gedekt en door de investeerder die aanspraak kan maken op de waarborg, naar evenredigheid van het risico dat niet door het contract is gedekt.

4. Met betrekking tot de overgedragen reehten kan de andere Overeenkomstsluitende Partij jegens de verzekeraar die in de rechten van de schadeloosgestelde investeerders is getreden, de verplichtingen laten gelden die wettelijk of contractueel op de investeerders rusten.

ARTIKEL 8

TOEPASSELIJKE REGELS

Als een kwestie in verband met de investeringen zowel door deze Overeenkomst als door de nationale wetgeving van de Overeenkomstsluitende Partij op wier grondgebied de investering is gedaan, wordt geregeld, dan wel door internationale overeenkomsten waarbij de Partijen partij zijn of nog zullen worden, dan kunnen de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij zich beroepen op de bepalingen welke voor hen het gunstigst zijn.

ARTIKEL 9

ANDERE VERPLICHTINGEN

1. Investeerders van een Overeenkomstsluitende Partij kunnen met de andere Overeenkomstsluitende Partij bijzondere verbintenissen aangaan waarvan de bepalingen evenwel niet strijdig mogen zijn met deze Overeenkomst. De investeringen die krachtens dergelijke bijzondere verbintenissen worden verricht, zijn eveneens aan de onderhavige Overeenkomst onderworpen.

2. Elke Overeenkomstsluitende Partij leeft te allen tijde de verbintenissen na die zij tegenover investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij is aangegaan.

ARTIKEL 10

REGELING VAN GESCHILLEN INZAKE DE UITLEGGING EN TOEPASSING VAN DE ONDERHAVIGE OVEREENKOMST

1. Geschillen inzake de uitlegging of toepassing van deze Overeenkomst worden in de mate van het mogelijke tussen de Overeenkomstsluitende Partijen langs diplomatieke weg beslecht.

2. Bij gebrek aan beslechting langs diplomatieke weg wordt het geschil voorgelegd aan een gemengde commissie, bestaande uit vertegenwoordigers van de Overeenkomstsluitende Partijen. Deze commissie komt zo spoedig mogelijk samen op verzoek van de meest gerede Partij.

3. Indien de gemengde commissie het geschil niet kan regelen binnen zes maanden na het begin van de onderhandelingen, wordt het op verzoek van een der Overeenkomstsluitende Partijen aan een scheidsgerecht voorgelegd.

4. Dit gerecht wordt samengesteld als volgt: elke Overeenkomstsluitende Partij wijst een scheidsman aan en deze twee scheidsmannen wijzen te zamen een derde scheidsman aan als Voorzitter van het gerecht. Deze dient een onderdaan van een derde Staat te zijn.
De scheidsmannen en de Voorzitter dienen te zijn aangewezen onderscheidenlijk binnen drie en vijf maanden na de datum waarop een der Overeenkomstsluitende Partijen de andere Overeenkomstsluitende Partij kennis heeft gegeven van haar voornemen het geschil aan een scheidsgerecht voor te leggen.

5. Indien de in lid 3 voorgeschreven termijnen niet werden nageleefd, wordt de President van het Internationale Gerechtshof verzocht de noodzakelijke benoemingen te verrichten. Indien de President van het Internationale Gerechtshof de nationaliteit heeft van een der Overeenkomstsluitende Partijen of verhinderd is bedoelde functie uit te oefenen, wordt de Vice-

President van het Internationale Gerechtshof verzocht de noodzakelijke benoemingen te verrichten. Indien de Vice-President de nationaliteit heeft van een der Overeenkomstsluitende Partijen of verhinderd is genoemde functie uit te oefenen, wordt het lid van het Internationale Gerechtshof dat het hoogst in anciënniteit is en dat geen onderdaan is van een der Overeenkomstsluitende Partijen, verzocht de noodzakelijke benoemingen te verrichten.

6. Het scheidsgerecht doet uitspraak op de grondslag van de bepalingen van deze Overeenkomst en van de algemeen aanvaarde regels en beginselen van het internationale recht.

7. Het scheidsgerecht stelt zijn eigen procedureregels vast.

8. Het scheidsgerecht doet uitspraak bij meerderheid van stemmen. De uitspraken zijn onherroepelijk en bindend voor de Overeenkomstsluitende Partijen.

9. Elke Overeenkomstsluitende Partij draagt de kosten die uit hoofde van haar scheidsman en haar vertegenwoordiging bij de arbitrageprocedure ontstaan. De kosten uit hoofde van de Voorzitter en de andere kosten worden gelijkelijk door de Overeenkomstsluitende Partijen gedragen.

ARTIKEL 11

REGELING VAN INVESTERINGSGESCHILLEN

1. Van elk investeringsgeschil tussen een Overeenkomstsluitende Partij en een investeerder van de andere Overeenkomstsluitende Partij wordt door de meest gerede partij schriftelijk kennis gegeven.

De partijen bij het geschil proberen in de mate van het mogelijke tot een minnelijke schikking te komen.

2. Indien de partijen niet binnen zes maanden na de datum van de schriftelijke kennisgeving via een rechtstreekse regeling een minnelijke schikking hebben bereikt of het geschil langs diplomatieke weg hebben kunnen beslechten, wordt het naar keuze van de investeerder voorgelegd aan de nationale rechterlijke instanties van de Overeenkomstsluitende Partij op wier grondgebied de investering is gedaan, dan wel aan internationale arbitrage.

In dat laatste geval wordt het geschil voorgelegd aan het Internationaal Centrum voor Regeling van Investeringsgeschillen (I.C.S.I.D), dat is opgericht door het "Verdrag tot regeling van investeringsgeschillen tussen Staten en onderdanen van andere Staten", ter ondertekening opengesteld te Washington op 18 maart 1965.

Te dien einde geeft elke Overeenkomstsluitende Partij, krachtens deze Overeenkomst, haar onherroepelijke toestemming om elk investeringsgeschil aan arbitrage te onderwerpen. Deze toestemming houdt in dat de Partijen afstand doen van het recht om de uitputting van alle nationale administratieve of rechtsmiddelen te verzoeken.

3. Geen Overeenkomstsluitende Partij, die partij is bij een geschil, zal in enig stadium van de arbitrageprocedure of van de uitvoering van een scheidsrechterlijke uitspraak als verweer kunnen aanvoeren dat de investeerder die tegenpartij is bij het geschil, een vergoeding ter uitvoering van een verzekeringspolis of van de in artikel 7 van deze Overeenkomst voorziene waarborg heeft ontvangen, die het geheel of een gedeelte van zijn verliezen dekt.

4. Het scheidsgerecht doet uitspraak op grond van het nationaal recht van de Overeenkomstsluitende Partij die partij is bij het geschil en op het grondgebied waarvan de investering werd gedaan, met inbegrip van de regels inzake wetconflicten, de bepalingen van deze Overeenkomst, de bepalingen van het eventuele specifieke akkoord met betrekking tot de investering en de beginselen van het internationaal recht.

5. De uitspraken van het scheidsgerecht zijn definitief en bindend voor de partijen bij het geschil. Elke Overeenkomstsluitende Partij verbindt zich ertoe ze uit te voeren overeenkomstig haar nationale wetgeving.

ARTIKEL 12

VORIGE INVESTERINGEN

Deze Overeenkomst is eveneens van toepassing op investeringen die voor de inwerkingtreding in deviezen werden gedaan door investeerders van een Overeenkomstsluitende Partij op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij, in overeenstemming met de wetten en voorschriften van laatstgenoemde.

ARTIKEL 13

INWERKINGTREDING EN DUUR

1. Deze Overeenkomst treedt in werking een maand na de datum waarop de Overeenkomstsluitende Partijen elkaar ervan in kennis hebben gesteld dat aan de in hun onderscheiden landen vereiste grondwettelijke procedures is voldaan. Ze blijft van kracht voor een tijdvak van tien jaar. Tenzij een der Overeenkomstsluitende Partijen de Overeenkomst ten minste zes maanden voor het verstrijken van de geldigheidstermijn opzegt, wordt ze telkens stilzwijgend verlengd voor een nieuw tijdvak van tien jaar. Elke Overeenkomstsluitende Partij behoudt het recht ze ten minste twaalf maanden voor het einde van een lopende geldigheidstermijn bij kennisgeving op te zeggen.

2. In geval van opzegging blijven investeringen die in het kader en voor de datum van beëindiging van deze Overeenkomst zijn gedaan, onder haar toepassing vallen gedurende een termijn van tien jaar na die datum.

3. Na de inwerkingtreding van deze Overeenkomst is het bepaalde in de Overeenkomst tussen de Belgisch-Luxemburgse Economische Unie, enerzijds, en het Koninkrijk Marokko, anderzijds, tot aanmoediging van kapitaalsinvesteringen en tot bescherming van de goederen, ondertekend te Rabat op 28 april 1965, niet langer van toepassing tussen het Koninkrijk Marokko en de Belgisch-Luxemburgse Economische Unie.

TEN BLIJKE WAARVAN de ondergetekende vertegenwoordigers, daartoe naar behoren gemachtigd door hun onderscheiden Regeringen, deze Overeenkomst hebben ondertekend.

GEDAAN te Rabat op 13 april 1999 in twee oorspronkelijke exemplaren in de Nederlandse, de Franse en de Arabische taal, zijnde de drie teksten gelijkelijk authentiek. In geval van verschil in uitlegging is de Franse tekst doorslaggevend.

VOOR DE BELGISCH-LUXEMBURGSE ECONOMISCHE UNIE:

Voor de Regering van hetKoninkrijk België handelend zowel in eigen naam als in naam van de Regering van het Groothertogdom Luxemburg:

Voor de Vlaamse Regering:

Voor de Waalse Regering:

Voor de Regering van het Brusselse Hoofdstedelijke Gewest:

VOOR DE REGERING VAN HET KONINKRIJK MAROKKO:

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

ACCORD ENTRE L'UNION ECONOMIQUE BELGO-LUXEMBOURGEOISE ET LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DU MAROC CONCERNANT L'ENCOURAGEMENT ET LA PROTECTION RECIPROQUES DES INVESTISSEMENTS

LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DE BELGIQUE

agissant tant en son nom qu'en celui du Gouvernement du

Grand-Duché de Luxembourg en vertu d'accords existants,

le Gouvernement Wallon,

le Gouvernement Flamand,

et le Gouvernement de la Région de Bruxelles-Capitale, d'une part,

et

LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DU MAROC, d'autre part,

dénommés ci-après les "Parties Contractantes"

DESIREUX de renforcer leur coopération économique en créant des conditions favorables à la réalisation d'investissements par les investisseurs de l'une des Parties Contractantes sur le territoire de l'autre Partie Contractante.

CONSIDERANT l'influence bénéfique que pourra exercer un tel Accord en vue d'améliorer les contacts d'affaires et renforcer la confiance dans le domaine des investissements,

SONT CONVENUS DE CE QUI SUIT :

Article I. Définitions

Aux fins du présent Accord :

Le terme "investissements" désigne tout élément d'actif et tout apport direct ou indirect dans toutes sociétés ou entreprises de quelque secteur d'activité économique que ce soit et notamment, mais pas exclusivement :

a) Les biens mobiliers et immobiliers, ainsi que tous autres droits réels tels que hypothèques, privilèges, gages, usufruits et droits analogues;

b) Les actions et toutes autres formes de participations même minoritaires ou indirectes dans les entreprises;

c) Les obligations, créances et droits à toutes prestations ayant une valeur économique;

d) Les droits d'auteur, marques, brevets, procédés techniques, noms commerciaux et tout droit de propriété industrielle, ainsi que les fonds de commerce;

e) Les concessions de droit public ou contractuelles notamment celles relatives à la prospection, la culture, l'extraction ou l'exploitation des ressources naturelles.

Aucune modification de la forme juridique dans laquelle les avoirs et capitaux ont été investis ou réinvestis n'affecte leur caractère "d'investissements" au sens du présent Accord. Ces investissements doivent être effectués conformément aux lois et règlements en vigueur dans le pays hôte.

Si l'investissement est effectué par un investisseur par l'intermédiaire d'un organisme visé à la lettre c) de l'alinéa 2 ci-dessous, dans lequel il détient une participation au capital, cet investisseur jouira des avantages du présent Accord en ce qui concerne l'investissement correspondant à cette participation indirecte à condition, toutefois, que ces avantages ne lui reviennent pas s'il invoque le mécanisme de règlement des différends prévu par un autre accord de protection des investissements étrangers conclu par une Partie Contractante sur le territoire de laquelle est effectué l'investissement.

Le terme "investisseur" désigne :

a) toute personne physique ayant la nationalité belge ou luxembourgeoise ou marocaine en vertu de la législation du Royaume de Belgique ou du Grand-Duché de Luxembourg ou du Royaume du Maroc respectivement et effectuant un investissement sur le territoire de l'autre Partie Contractante;

b) toute personne morale ayant son siège social sur le territoire du Royaume de Belgique ou du Grand-Duché de Luxembourg ou du Royaume du Maroc et constituée conformément à la législation belge ou luxembourgeoise ou marocaine et effectuant un investissement sur le territoire de l'autre Partie Contractante;

c) les entités juridiques établies sur le territoire d'un quelconque pays, conformément à sa législation, qui sont contrôlées, directement ou indirectement, par des nationaux de l'une des Parties Contractantes ou par des entités juridiques ayant leur siège, en même temps que des activités économiques réelles, sur le territoire de cette Partie Contractante; il est entendu que le contrôle exige une part significative de propriété.

Le terme "revenus" désigne les montants nets rapportés par un investissement et notamment; mais pas exclusivement, les bénéfices, intérêts, dividendes, tantièmes et redevances de licences.

Le terme "territoire" désigne :

Pour l'Union Economique Belgo-Luxembourgeoise, le territoire du Royaume de Belgique et le territoire du Grand-Duché de Luxembourg ainsi que les zones maritimes, c'est à dire; les zones marines et sous marines qui s'étendent au delà des eaux territoriales de l'Etat concerné et sur lesquels celui-ci exerce, conformément au Droit International ses droits souverains et sa juridiction aux fins d'exploration, d'exploitation et de conservation des ressources naturelles.

Pour le Royaume du Maroc, le territoire du Royaume du Maroc y compris toute zone maritime située au delà des eaux territoriales du Royaume du Maroc et qui a été ou pourrait être par la suite désignée par la législation du Royaume du Maroc, conformément au Droit International, comme étant une zone à l'intérieur de laquelle les droits du Royaume du Maroc relatifs au fond de la mer et au sous-sol marin ainsi qu'aux ressources naturelles, peuvent s'exercer.

Article 2. Promotion des investissements

Chacune des Parties Contraetantes encourage les investissements des investisseurs de l'autre Partie Contractante et admet en conformité avec sa législation ces investissements sur son territoire ainsi que la conclusion et l'exécution de contrats de licence et de convention d'assistance commerciale, administrative ou technique y afférents.

Article 3. Traitement et protection des investissements

Chacune des Parties Contractantes s'engage à assurer sur son territoire aux investissements effectués par des investisseurs de l'autre Partie Contractante un traitement juste et équitable excluant toute mesure injustifiée ou discriminatoire qui pourrait entraver de quelque manière que ce soit leur gestion, leur entretien, leur utilisation, leur jouissance ou leur liquidation. Ce traitement sera non moins favorable que celui qu'elle accorde aux investissements de ses propres investisseurs ou aux investissements de la nation la plus favorisée, le traitement le plus favorable étant retenu.

Les revenus, en cas de leur réinvestissement eonformément à la législation d'une Partie Contractante, jouissent de la même protection que l'investissement initial.

Sous réserve des mesures nécessaires au maintien de l'ordre public, ces investissements jouissent d'une sécurité et d'une protection constantes, qui sont au moins égales à celles dont jouissent les investisseurs de la nation la plus favorisée et conformes aux principes de Droit International généralement reconnus.

Néanmoins, le traitement visé au paragraphe 1 ne s'étend pas aux privilèges qu'une Partie Contractante peut accorder aux investisseurs d'un Etat tiers, en vertu de sa participation ou de son association à une union économique, une union douanière, un marché commun, une zone de libre échange ou une organisation économique régionale à caractère international, ou du fait de ses engagements conformément à une convention de prévention de double imposition fiscale ou de toute autre convention en matière d'impôts.

Article 4. Expropriation et indemnisation

Si l'une des Parties Contractantes devait prendre des mesures d'expropriation, de nationalisation ou toute autre mesure dont l'effet est de déposséder directement ou indirectement les investisseurs de l'autre Partie Contractante des investissements qui leur appartiennent sur son territoire, les conditions suivantes doivent être respectées :

a) les mesures sont justifiées par des impératifs d'utilité publique, de sécurité ou d'intérêt national;

b) elles sont prises selon une procédure légale;

c) elles ne sont ni discriminatoires ni contraires à un engagement spécifique;

d) elles sont assorties de dispositions prévoyant le paiement d'une indemnité adéquate et effective.

Le montant des indemnités correspondra à la valeur du marché des investissements concernés à la veille du jour où les mesures sont prises ou rendues publiques.

Les indemnités sont transférables dans les conditions prévues par l'Article 6 et réglées en monnaie convertible et sans délai injustifié. En cas de retard de paiement, elles porteront intérêt aux conditions du marché à compter de la date de leur exigibilité.

Dans tous les cas, chaque Partie Contractante accorde sur son territoire aux investisseurs de l'autre Partie Contractante un traitement au moins égal à celui attribué à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de la nation la plus favorisée, le traitement le plus favorable étant retenu. Ce traitement sera conforme aux principes de Droit International généralement reconnus.

Article 5. Dédommagement pour pertes

Les investisseurs de l'une des Parties Contractantes dont les investissements subiraient des dommages ou pertes dues à la guerre ou à tout autre conflit armé, révolution, état d'urgence national, révolte, insurrection, ou tout autre événement similaire sur le territoire de l'autre Partie Contractante, bénéficieront de la part de cette dernière d'un traitement non discriminatoire et au moins égal à celui accordé à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de la nation la plus favorisée en ce qui concerne les restitutions, indemnisations, compensations ou autres dédommagements, le traitement le plus favorable étant retenu.

Article 6. Les transferts

Chacune des Parties Contractantes garantit aux investisseurs de l'autre Partie Contractante, sans préjudice des obligations fiscales de ses investisseurs, le libre transfert, en monnaie convertible, de leurs avoirs liquides relatifs à un investissement et en particulier, mais pas exclusivement :

a) d'un capital ou d'un montant complémentaire visant à maintenir ou accroître l'investissement;

b) des bénéfices, dividendes, intérêts, redevances et autres revenus courants;

c) des sommes nécessaires au remboursement d'emprunts régulièrement contractés;

d) des produits d'une liquidation totale ou partielle de l'investissement;

e) des indemnités dues en application des articles 4 et 5.

Les transferts visés au paragraphe 1 sont effectués sans délai injustifié au taux de change applicable à la date du transfert et en vertu de la réglementation des changes en vigueur de la Partie Contractante sur le territoire de laquelle l'investissement est réalisé.

Les garanties prévues aux paragraphes 1 et 2 sont au moins égales à celles accordées aux investisseurs de la nation la plus favorisée.

Article 7. Subrogation

Si en vertu d'une garantie légale ou contractuelle couvrant les risques non commerciaux des investisseurs, des indemnités sont payées à un investisseur de l'une des Parties Contractantes, l'autre Partie Contractante reconnaît la subrogation de l'assureur dans les droits de l'investisseur indemnisé.

Conformément à la garantie donnée pour l'investissement concerné, l'assureur est admis à faire valoir tous les droits que l'investisseur aurait pu exercer si l'assureur ne lui avait pas été subrogé. La subrogation des droits s'étend également aux droits à transfert et à arbitrage visés aux articles 6 et 11.

Ces droits et actions peuvent être exercés par l'assureur dans les limites de la quotité du risque couverte par le contrat de garantie et par l'investisseur bénéficiaire de la garantie, dans les limites de la quotité du risque non couverte par la contrat.

En ce qui concerne les droits transférés, l'autre Partie Contractante peut faire valoir à l'égard de l'assureur, subrogé dans les droits des investisseurs indemnisés, les obligations qui incombent légalement ou contractuellement à ces derniers.

Article 8. Règles applicables

Lorsqu'une question relative aux investissements est régie à la fois par le présent Accord et par la législation nationale de la Partie Contractante sur le territoire de laquelle l'investissement est réalisé ou par des Conventions Internationales existantes ou souscrites par les Parties dans l'avenir, les investisseurs de l'autre Partie Contractante peuvent se prévaloir des dispositions qui leur sont les plus favorables.

Article 9. Autres obligations

Les investisseurs d'une Partie Contractante peuvent conclure avec l'autre Partie Contractante des engagements spécifiques dont les dispositions ne peuvent toutefois pas être contraires au présent Accord. Les investissements effectués en vertu de tels engagements spécifiques sont aussi régis par le présent Accord.

Chacune des Parties Contractantes assure à tout moment le respect des engagements qu'elle aura pris envers les investisseurs de l'autre Partie Contractante.

Article 10. Règlement des différends relatifs à l'interpretation et à lapplication du présent accord

Les différends relatifs à l'interprétation ou à l'application du présent Accord doivent être réglés, autant que possible, entre les Parties Contractantes par la voie diplomatique.

A défaut de règlement par la voie diplomatique, le différend est soumis à une commission mixte composée des représentants des Parties Contractantes. Celle-ci se réunit sans délai à la demande de la Partie la plus diligente.

Si la Commission mixte ne peut régler le différend dans un délai de six mois à compter du commencement des négociations, il est soumis à un tribunal d'arbitrage, à la demande de l'une des Parties Contractantes.

Ledit tribunal sera constitué de la manière suivante : chaque Partie Contractante désigne un arbitre et les deux arbitres désignent ensemble un troisième arbitre, qui sera ressortissant d'un Etat tiers, comme Président du tribunal.

Les arbitres doivent être désignés dans un délai de trois mois, le Président dans un délai de cinq mois, à compter de la date à laquelle l'une des Parties Contractantes a fait part à

l'autre Partie Contractante de son intention de soumettre le différend à un tribunal d'arbitrage.

Si les délais fixés au paragraphe 3 n'ont pas été observés, le Président de la Cour Internationale de Justice sera invité à procéder aux nominations nécessaires. Si le Président de la Cour Internationale de Justice possède la nationalité de l'un des Etats contractants, ou s'il est empêché d'exercer cette fonction, le Vice-Président de la Cour Internationale de Justice sera invité à procéder aux nominations nécessaires. Si le Vice-Président possède la nationalité de l'un des Etats contractants ou bien s'il est empêché d'exercer son mandat, le membre le plus ancien de la Cour Internationale de Justice, qui n'est ressortissant d'aucun des Etats contractants, sera invité à procéder aux dites nominations.

Le tribunal d'arbitrage statue sur la base des dispositions du présent Accord et des règles et principes de Droit International généralement admis.

Le tribunal fixe ses propres règles de procédure.

Le tribunal prend ses décisions à la majorité des voix ; elles sont définitives et obligatoires pour les Parties Contractantes.

Chaque Partie Contractante supporte les frais de son arbitre et de sa représentation dans la procédure d'arbitrage. Les frais du Président et les autres frais sont supportés à parts égales par les Parties Contractantes.

Article 11. Règlement des différends relatifs aux investissements

Tout différend relatif aux investissements entre une Partie Contractante et un investisseur de l'autre Partie Contractante fait l'objet d'une notification écrite de la part de la partie la plus diligente.

Dans la mesure du possible, ce différend est réglé à l'amiable entre les parties au différend.

A défaut de règlement à l'amiable par arrangement direct entre les parties au différend ou par conciliation par la voie diplomatique dans les six mois à compter de la date de sa notification écrite, le différend est soumis, au choix de l'investisseur, soit aux juridictions nationales de la Partie Contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été réalisé, soit à l'arbitrage international.

Dans ce dernier cas, le différend est soumis au Centre International pour le Règlement des Différends relatifs aux Investissements (C.I.R.D.I.), créé par la "Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre Etats et ressortissants d'autres Etats" ouverte à la signature à Washington, le 18 mars 1965.

A cette fin, chacune des Parties Contractantes donne, aux termes du présent Accord, son consentement irrévocable à ce que tout différend relatif aux investissements puisse être soumis à l'arbitrage. Ce consentement implique qu'elles renoncent à exiger l'épuisement des recours administratifs ou judiciaires internes.

Aucune des Parties Contractantes, partie à un différend, ne peut soulever d'objection, à aucun stade de la procédure d'arbitrage ni de l'exécution d'une sentence d'arbitrage, du fait que l'investisseur, partie adverse au différend, aurait perçu une indemnité couvrant tout

ou partie de ses pertes en exécution d'une police d'assurance ou de la garantie prévue à l'Article 7 du présent Accord.

Le Tribunal arbitral statuera sur la base du droit national de la Partie Contractante partie au litige sur le territoire de laquelle l'investissement est situé, y compris les règles relatives aux conflits de lois, des dispositions du présent Accord, des termes de l'Accord particulier qui serait intervenu au sujet de l'investissement ainsi que des principes de Droit International.

Les sentences d'arbitrage sont définitives et obligatoires pour les parties au différend. Chaque Partie Contractante s'engage à exécuter les sentences en conformité avec sa législation nationale.

Article 12. Investissements antérieurs

Le présent Accord s'applique également aux investissements effectués en devises, avant son entrée en vigueur, par les investisseurs de l'une des Parties Contractantes sur le territoire de l'autre Partie Contractante, en conformité avec les lois et règlements de cette dernière.

Article 13. Entrée en vigueur et période de validité

Le présent Accord entre en vigueur un mois à compter de la date à laquelle les Parties Contractantes se sont notifiées que les procédures constitutionnelles requises dans leurs pays respectifs sont accomplies. Il reste en vigueur pour une période de dix ans. A moins que l'une des Parties Contractantes ne le dénonce au moins six mois avant l'expiration de sa période de validité, il est chaque fois reconduit tacitement pour une nouvelle période de dix ans, chaque Partie Contractante se réservant le droit de le dénoncer par une notification introduite au moins douze mois avant la date d'expiration de la période de validité en cours.

En cas de dénonciation, les investissements effectués dans le cadre du présent Accord et antérieurement à son expiration, lui restent soumis pour une période de dix ans à compter de la date de ladite expiration.

Dès l'entrée en vigueur du présent Accord, les dispositions de la Convention entre l'Union économique belgo-luxembourgeoise d'une part et le Royaume du Maroc d'autre part, relative à l'encouragement des investissements de capitaux et à la protection des biens, signée à Rabat le 28 avril 1965, cessent de produire leurs effets entre le Royaume du Maroc et l'Union économique belgo-luxembourgeoise.

EN FOI DE QUOI, les représentants soussignés, dûment autorisés par leurs Gouvernements respectifs, ont signé le présent Accord.

FAIT A Rabat, le 13 avril 1999 en deux originaux, chacun en langues française, néerlandaise et arabe, les trois textes faisant également foi. En cas de divergence, le texte français servira de référence.

Pour l'Union économique Belgo-Luxembourgeoisc :

Pour le Gouvernement du Royaume de Belgique agissant tant en son nom qu'au nom du Gouvernement du Grand-Duché de Luxembourg:

Pour le Gouvernement Wallon:

Pour le Gouvernement Flamand:

Pour le Gouvernement de la Région de Bruxelles-Capitale:
J. L. DEHAENE

Pour le Gouvernement du Royaume du Maroc :
A. YOUSSOUFI

[TRANSLATION — TRADUCTION]

AGREEMENT BETWEEN THE BELGO-LUXEMBOURG ECONOMIC UNION AND THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF MOROCCO ON THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Kingdom of Belgium, acting both in its own name and in the name of the Government of the Grand Duchy of Luxembourg, by virtue of existing agreements,

The Walloon Government,

The Flemish Government,

and the Government of the Region of Brussels-Capital, on the one hand,

and

The Government of the Kingdom of Morocco, on the other hand,

Hereinafter referred to as "the Contracting Parties",

Desiring to strengthen their economic cooperation by creating favourable conditions for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Considering the potential benefit of such an Agreement for improving business contacts and strengthening confidence in the field of investments,

Have agreed as follows:

Article 1. Definitions

For the purposes of this Agreement:

1. The term "investments" shall mean any kind of asset and any direct or indirect benefit in any companies or enterprises in any sector, in particular but not exclusively:

(a) Movable and immovable property and any other right in rem, such as mortgages, preferences, securities, usufructs and similar rights;

(b) Shares and any other form of participation, including minority or indirect participation, in enterprises;

(c) Bonds, claims and rights to any benefit having an economic value;

(d) Copyrights, marks, patents, technical processes, trade names and any industrial property right, as well as business assets;

(e) Business concessions under public law or by contract, including concessions for prospecting, cultivating, mining or developing natural resources.

Any change in the legal form in which assets and capital have been invested or reinvested shall not affect their status as "investments" for the purposes of this Agreement.

Such investments must be made in eonformity with the laws and regulations in force in the host country.

If the investment is made by an investor through the intermediary of a body referred to in paragraph 2 (c) below, in which he holds an equity investment, such investor shall enjoy the advantages of this Agreement with respect to the investment corresponding to such indirect holding on condition, however, that such advantages shall not accrue to him if he invokes the machinery for the settlement of disputes set forth in another agreement for the protection of foreign investments concluded by a Contracting Party in whose territory such investment is made.

2. The term "investor" shall mean:

(a) Any natural person of Belgian, Luxembourg or Morocean nationality under the laws of the Kingdom of Belgium, the Grand Duchy of Luxembourg or the Kingdom of Morocco, respectively, making an investment in the territory of the other Contracting Party;

(b) Any eorporation having its head office in the territory of the Kingdom of Belgium, the Grand Duchy of Luxembourg or the Kingdom of Morocco constituted in accordance with Belgian, Luxembourg or Moroccan legislation, making an investment in the territory of the other Contracting Party;

(c) The legal entities established in the territory of any country, in accordance with its laws, which are controlled, directly or indirectly, by nationals of one of the Contracting Parties or by legal entities having their head office, and actual economic activities, in the territory of that Contracting Party; it shall be understood that control entails a significant degree of ownership.

3. The term "income" shall mean the net amount yielded by an investment and more particularly, although not exclusively, profits, interest, dividends, percentages and licensing fees.

4. The term "territory" shall mean:

- With respect to the Belgo-Luxembourg Economic Union, the territory of the Kingdom of Belgium and the territory of the Grand Duchy of Luxembourg as well as the maritime areas, i.e., the marine and underwater areas which extend beyond the territorial waters of the State concerned and upon which the latter exercises, in accordance with international law, its sovereign rights and its jurisdiction for the purpose of exploring, exploiting and preserving national resources.

- With respect to the Kingdom of Morocco, the territory of the Kingdom of Morocco including any maritime zone situated beyond the territorial waters of the Kingdom of Morocco which has been or might subsequently be declared by the laws of the Kingdom of Morocco, in accordance with international law, as being a zone within which the rights of the Kingdom of Morocco relating to the seabed and the marine subsoil, as well as the natural resources, might be exercised.

Article 2. Promotion of investments

Each Contracting Party shall encourage investments by investors of the other Contracting Party and shall admit such investments in its territory in accordance with its laws as well

as the conclusion and execution of licensing contracts and related commercial, administrative or technical assistance agreements.

Article 3. Treatment and protection of investments

1. Each Contracting Party undertakes to accord in its territory to the investments made by the investors of the other Contracting Party just and equitable treatment excluding any unjustified or discriminatory measure which could in any way hinder the management, maintenance, use, possession or liquidation thereof. Such treatment shall be no less favourable than the treatment it accords to the investments of its own investors or to the investments of the most favoured nation, whichever is more favourable.

2. Incomc, in the case of its reinvestment in accordance with the laws of one Contracting Party, shall enjoy the same protection as the initial investment.

3. Except for measures required to maintain public order, such investments shall enjoy continuous protection and security at least equal to those enjoyed by investors of the most favoured nation and in accordance with the generally recognized principles of international law.

4. However, the treatment referred to in paragraph 1 shall not cover the privileges granted by one Contracting Party to the investors of a third State pursuant to its participation in or association with an economic union, a customs union, a common market, a free trade zone or a regional cconomic organization of an international nature, or on account of its commitments in accordance with a convention for the prevention of double taxation or any other convention relating to taxation.

Article 4. Expropriation and compensation

I. If one of the Contracting Parties takes any expropriation or nationalization measures or any other measure which has the effect of causing investors of the other Contracting Party to be dispossessed, directly or indircctly, of the investments belonging to them in its territory, the following conditions must be fulfilled:

(a) The measures shall be justified by reasons of public purpose, security, or national interest;

(b) The measures shall be taken under due process of law;

(c) The measures shall be neither discriminatory nor contrary to any specific commitments;

(d) The measures shall be accompanied by provisions for the payment of an adequate and effective compensation.

The compensation shall be equivalent to the market value of the investments concerned on the day before the measures were taken or became public knowledge.

2. The compensation shall be transferable under the conditions set forth in article 6 and shall be paid in convertible currency without unjustified delay. In the event of late payment, they shall bear interest at the market rate with effect from thc date on which they became payable.

3. In all cases, each Contracting Party shall grant in its territory to investors of the other Contracting Party treatment that is at least equal to that available to its own investors or to investors of the most favoured nation, whichever is more favourable. Such treatment shall be in conformity with the generally recognized principles of international law.

Article 5. Compensation for losses

Investors of one Contracting Party whose investments suffer losses owing to war or other armed conflict, revolution, a state of national emergency, revolt, insurrection or any similar event in the territory of the other Contracting Party shall be accorded by the latter Contracting Party non-discriminatory treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, at least equal to that which the latter Contracting Party accords to its own investors or to the investors of the most favoured nation, whichever is more favourable.

Article 6. Transfers

1. Each Contracting Party shall guarantee to investors of the other Contracting Party, without prejudice to the fiscal obligations of its own investors, freedom of transfer in convertible currency of the liquid assets relating to an investment and in particular, but not exclusively:

(a) Capital and additional amounts used to maintain or increase investments;

(b) Profits, dividends, interest, fees and other current income;

(c) Sums necessary for the repayment of lawfully contracted loans;

(d) Proceeds from the total or partial liquidation of the investment;

(e) Compensation paid pursuant to articles 4 and 5.

2. The transfers referred to in paragraph 1 shall be effected without unjustified delay at the exchange rate applicable on the date of the transfer and in accordance with the exchange regulations in force of the Contracting Party in whose territory the investment had been made.

3. The guarantees provided under paragraphs 1 and 2 shall be no less favourable than those accorded to investors of the most favoured nation.

Article 7. Subrogation

1. Where compensation has been paid to an investor of one Contracting Party under a legal or contractual guarantee covering non-commercial risks of investors, the other Contracting Party shall recognize the subrogation of the insurer into the rights of the investor who has been compensated.

2. In accordance with the guarantee given with respect to the investment concerned, the insurer may assert all the rights that the investor would have been able to exercise if the insurer had not been subrogated into those rights. The subrogation of the rights shall also extend to the transfer and arbitration rights referred to in articles 6 and 11.

3. Such rights and actions may be exercised by the insurer, within the limits of the portion of risk covered by the contract of guarantee, and by the investor receiving the guarantee, within the limits of the portion of risk not covered by the contract.

4. As far as the rights transferred are concerned, the other Contracting Party may invoke against the insurer who is subrogated into the rights of the compensated investors, the obligations legally or contractually incumbent on the latter.

Article 8. Applicable rules

When a matter relating to investments is governed both by this Agreement and by the national legislation of the Contracting Party in whose territory the investment is made or by any international convention now existing or that may be entered into by the Parties in the future, the investors of the other Contracting Party may invoke the provisions which are most favourable to them.

Article 9. Other obligations

1. Investors of one Contracting Party may conclude with the other Contracting Party specific commitments the provisions of which may not, however, be contrary to this Agreement. The investments made under such specific commitments shall also be governed by this Agreement.

2. Each Contracting Party shall at all times ensure compliance with the commitments into which it has entered with respect to the investors of the other Contracting Party.

Article 10. Settlement of disputes relating to the interpretation and application of this Agreement

1. Disputes relating to the interpretation or application of this Agreement shall, as far as possible, be settled between the Contracting Parties through diplomatic channels.

2. In the absence of a settlement through diplomatic channels, the dispute shall be submitted to a joint commission composed of representatives of the Contracting Parties. The commission shall meet without delay at the request of the first Party to take action.

3. If the joint commission cannot settle the dispute within six months from the start of negotiations, the dispute shall be submitted to an arbitral tribunal at the request of one of the Contracting Parties.

4. Such a tribunal shall be constituted as follows: each Contracting Party shall appoint an arbitrator and the two arbitrators shall together appoint a third arbitrator, who shall be a national of a third State, as Chairman of the Tribunal.

The arbitrators shall be appointed within three months, and the Chairman within five months, from the date on which one of the Contracting Parties notified the other Contracting Party of its intention to refer the dispute to an arbitral tribunal.

5. If the time limits specified in paragraph 3 have not been observed, the President of the International Court of Justice shall be invited to make the necessary appointments. If the President of the International Court of Justice is a national of one of the Contracting

States, or if he is prevented from discharging the said function, the Vice-President of the International Court of Justice shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of one of the Contracting States or if he is prevented from discharging his mandate, the Member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting State shall be invited to make the said appointments.

6. The arbitral tribunal shall take a decision on the basis of the provisions of this Agreement and of the generally recognized rules and principles of international law.

7. The tribunal shall determine its own rules of procedure.

8. The tribunal shall reach its decisions by a majority of votes; the decisions shall be final and binding on the Contracting Parties.

9. Each Contracting Party shall bear the costs of its arbitrator and of its representation in the arbitral proceedings. The cost of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties.

Article 11. Settlement of investment disputes

1. Any investment dispute between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party shall be notified in writing by the first party to take action.

As far as possible, the dispute shall be settled amicably between the parties to the dispute.

2. In the absence of an amicable settlement by direct agreement between the parties to the dispute or by conciliation through diplomatic channels within six months from the date of written notification, the dispute shall be submitted, at the option of the investor, either to the competent national jurisdiction of the Contracting Party in whose territory the investment was made, or to international arbitration.

In the latter case, the dispute shall be submitted to the International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), established by the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States, opened for signature at Washington on 18 March 1965.

To that end, each Contracting Party shall agree irrevocably, under the terms of this Agreement, that any investment dispute may be submitted to arbitration. Such consent implies that both Parties waive the right to demand that all domestic, administrative or judicial remedies be exhausted.

3. Neither Contracting Party that is a party to a dispute may object at any stage of the arbitration proeedure or the exeeution of an arbitral award to the receipt by the investor who is the other party to the dispute of compensation covering all or part of his losses under an insurance policy or the guarantee provided for under article 7 of this Agreement.

4. The arbitral tribunal shall take a decision on the basis of the national law of the Contracting Party which is party to the proceedings in the territory where the investment is situated, including the rules relating to conflict of laws, the provisions of this Agreement and the terms of any special investment agreement, as well as the principles of intemational law.

5. Arbitral awards shall be final and binding on the parties to the dispute. Each Contracting Party shall undertake to execute the awards in accordance with its national legislation.

Article 12. Previous investments

This Agreement shall also apply to investments made in currency prior to its entry into force by the investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the latter's laws and regulations.

Article 13. Entry into force and duration

1. This Agreement shall enter into force one month after the date on which the Contracting Parties inform each other that the constitutional procedures required in their respective countries have been completed. It shall remain in force for a period of ten years. Unless notice of termination is given by either Contracting Party at least six months before the expiry of its period of validity, this Agreement shall be tacitly extended each time for a further period of ten years, it being understood that each party reserves the right to denounce the Agreement by notification given at least twelve months before the date of expiry of the current period of validity.

2. In the event of denunciation, the investments made in the framework of this Agreement and prior to its expiry shall remain subject thereto for a period of ten years from the date of such expiry.

3. Upon the entry into force of this Agreement, the provisions of the Convention between the Belgo-Luxembourg Economic Union, on the one hand, and the Kingdom of Morocco, on the other hand, on the encouragement of investments of capital and the protection of property, signed at Rabat on 28 April 1965, shall cease to have effect between the Kingdom of Morocco and the Belgo-Luxembourg Economic Union.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned representatives, being duly authorized by their respective Governments, have signed this Agreement.

DONE at Rabat on 13 April 1999 in two original copies, each in the French, Dutch and Arabic languages, all three texts being equally authentic. The French text shall serve as a reference in case of difference of interpretation.

For the Belgo-Luxembourg Economic Union:

For the Government of the Kingdom of Belgium,

acting both in its own name and in the name of the

Government of the Grand Duchy of Luxembourg:

For the Walloon Government:

For the Flemish Government:

For the Government of the Region of Brussels-Capital:
J. L. DEHAENE

For the Government of the Kingdom of Morocco:
A. YOUSSOUFI